

Research Article

Open Access



أثر الضرائب غير المباشر على رصيد الموازنة العامة في ليبيا - دراسة قياسية للفترة (1970-2023)

سلوى جمعة عيسى الهاين^{1*}

سلوى جمعة عيسى الهاين^{1*}:

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا

الملخص: تهدف الدراسة إلى اختبار تأثير الضرائب غير المباشر على رصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1970-2023)، فقد تبين وجود عجز هيكلی في رصيد الموازنة العامة، وذلك بالاطلاع على البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال تلك الفترة، وترجع أسبابه ل تعرض الاقتصاد الوطني للعديد من الصدمات الخارجية والداخلية ذات التأثير السلبي القوي على أداء الموازنة العامة بصفة خاصة، كالتوسع في الإنفاق العام في كافة الأبواب، سواء الجارية بزيادة الإنفاق على بند المرتبات والدعم والمزايا الاجتماعية تحت ضغط الارتفاع في معدلات التضخم، أو التوسع في الإنفاق على البنية التحتية ذات العائد الطويل الأجل والمنخفض نسبياً، وقد ترجع أسباب ذلك العجز إلى الخلل في المنظومة الضريبية وبخاصة الضرائب غير المباشرة، كالضرائب على الواردات المتمثلة في الرسوم الجمركية، وبعض أنواع الضرائب الأخرى متضمنة رسوم بيع النقد الأجنبي. وعليه فقد تم اختبار العلاقة بين رصيد الموازنة العامة في ليبيا وكلأً من الضرائب غير المباشرة، ومعدل التضخم، وأسعار الصرف الحقيقة، وباستخدام نموذج (ARDL) تبين من خلال نتائج اختبار الحدود (Bounds test) عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأنه لا توجد علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أشارت نتائج التقدير إلى عدم وجود علاقة سلبية بين الضرائب غير المباشرة ورصيد الموازنة العامة في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الضرائب غير المباشرة، فترة ظهور العجز.

The Impact of Indirect Taxes on The General Budget Balance in Libya – An Econometric Study for The Period (1970-2023)

Salwa Jouma Essa Alhaen^{1*}

Abstract: The study aims to test the impact of indirect taxes on the balance of the public budget in Libya during the period (1970-2023), The data issued by the Central Bank of Libya during that period revealed the existence of a structural deficit; as well as the expansion of public spending in all sections, whether it is the ongoing spending on salaries, subsidies and social benefits under the pressure of rising inflation rates, or the expansion of spending on infrastructure that has a long-term return that is relatively low compared to short-term spending, or it may be due to the imbalance in the tax organization, especially indirect taxes, such as taxes on imports represented by customs duties, and some other types of taxes, including foreign exchange sales taxes. Therefore, the relationship between Libya's general budget balance and indirect taxes, inflation rate, and real exchange rate was tested using the (ARDL) model, The results of the (Boundstest) indicated that there is no co-integration between the variables of the model, that is, there is no equilibrium relationship between the variables in the long run, and the estimation results indicated that there is no causal relationship between indirect taxes and the balance of the public budget in the short run.

Keywords: General Budget, Indirect Taxes, Period Of Deficit.



The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the *Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License* ([http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/]([http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/])), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, *for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

1- المقدمة: تتحل الموازنة العامة أهمية بالغة في حياة الدول؛ كونها تعكس الظروف الاقتصادية والحياة السياسية، وتعد بمثابة المحرك الرئيسي لنشاطاتها، إذ تعتبر ذات طابع مالي واقتصادي وقانوني، فهي تلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم الصناعية والنامية، وقد تزايدت أهمية هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي بعد ظهور الفكر الكينزي الداعي إلى الدولة التدخلية، وما أفرزه من نتائج إيجابية (مجيد، 2023)، وعليه فقد أصبح المفهوم الحديث للمالية العامة ينصب على ضرورة تكريس دور أكثر إيجابية للدولة بأن تستخدم أدواتها المالية من إيرادات ونفقات في التأثير على حركة المجريات الاقتصادية والاجتماعية سعياً لتحقيق هدف أسمى وأبعد للمالية العامة يتمثل في ضرورة مساهمتها في الإحاطة بعوارض المشكلة الاقتصادية، والبحث عن موارد مالية متعددة لتمويل النفقات العامة والعجز المحتل ظهره في الموازنة العامة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية والازدهار للمجتمع ويطلق على هذه الموارد بالإيرادات العامة للدولة (شرشار ومرباط، 2019). وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي، اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأولى، ويعتمد على الإيرادات المتأنية من بيع وتصدير النفط الخام؛ وعلى ما توفره الإيرادات الفعلية غير النفطية، وعلى رأسها الرسوم الجمركية متمثلة في الضرائب غير المباشرة، والإيرادات الضريبية الأخرى. وعليه، فإن الدولة الليبية لم تعد بممكى عن التحولات التي تحدث في العالم، خاصة تلك التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية، وأثرها على حجم تلك الإيرادات، ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة الليبية مجبرة على القيام بإصلاحات شاملة على المنظومة الضريبية القائمة في ضوء ما يعيشه الاقتصاد الوطني من مشاكل هيكلية جمة، من أهمها: ضعف القطاع الخاص، ومحదودية مساهمة القطاع الصناعي، واستمرارية اعتماده على مصدر وحيد للدخل، وندرة المهارات البشرية، وامتلاك الدولة لأغلب الإيرادات النفطية، وعدم توافر مراكز الأبحاث والتطوير، وعدم اكمال مشروعات البنية الأساسية، وكذلك عدم فعالية السياسة النقدية لعدم توافر الأسواق المالية المتطرفة؛ وانطلاقاً من تلك التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي، فإنه يمكن تحديد إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الآتي:

- ما أثر الضرائب غير المباشرة على رصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1970-2023)؟
وللإجابة على هذا السؤال المحدد لإشكالية الدراسة؛ وتقدير مدى مساهمة الضرائب غير المباشرة كأدلة مالية فعالة في تمويل الموازنة العامة في ليبيا، تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- 1- تعد الإيرادات النفطية هي المكون الرئيسي والهام للموازنة العامة مقارنة بالحصيلة الفعلية للضرائب غير المباشرة في ليبيا.
- 2- تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية تأثيراً مباشراً على الإيرادات العامة في ليبيا عبر قناة الإيرادات النفطية.
- 3- الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية في تمويل عجز الموازنة العامة من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الليبي برمتته.

وعلى هذا الأساس يمكن حصر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- تُقدم هذه الدراسة إضافة علمية جديدة تتمثل في دراسة أثر الضرائب غير المباشرة على رصيد الموازنة العامة في ليبيا، الأمر الذي لم تتناوله الدراسات السابقة المتعلقة بالحالة الليبية.
- 2- تُقدم هذه الدراسة إسهاماً علمياً جيداً من شأنه التبيّن إلى خطورة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة، خصوصاً مع تزايد وتطور هذه النفقات وما تشهده الإيرادات النفطية من تراجع نتيجة للانخفاض المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- 3- تُركّز هذه الدراسة على أثر الضرائب غير المباشرة؛ كونها مصدراً مهمّاً للإيرادات الضريبية في ليبيا؛ حيث أنها تنمو وتزداد مع زيادة النشاط التجاري للدولة، ومن أهمها الرسوم الجمركية على الواردات والتي تعرف باسم التعريفة الجمركية، فهي أداة لتنظيم التجارة الخارجية وحماية الأسواق المحلية التي تعتمد على الأسواق الخارجية بنسبة تجاوزت 85% في تلبية احتياجات كافة القطاعات

والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والماء الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

٤- تُساعد نتائج هذه الدراسة متّخذي وراسيّي السياسات الاقتصادية في ليبيا على وضع السياسات المالية الملائمة، والأكثر واقعية وتحديد الأدوات الأكثر فاعلية في تحقيق أهداف تلك السياسات.

وعلى ضوء ما تقدّم يمكن صياغة الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً/ دراسة وتحليل رصيد الموازنة العامة في ليبيا، وتحديد فترة ظهور العجز، وأهم مسبباته.

ثانياً/ دراسة وتحليل الضرائب غير المباشرة في ليبيا، وإمكانية استغلال حصيلة إيراداتها لتمويل العجز في الموازنة العامة.

ثالثاً/ اختبار الآثار التي قد تحدثها الضرائب غير المباشرة على رصيد الموازنة العامة في ليبيا في المدى الطويل وتحديد آثارها في المدى القصير، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة (1970-2023).

وعليه، فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإثبات فرضياتها، وعلى المنهج الكمي باستخدام النماذج القياسية للوصول إلى الاستنتاجات التي من شأنها تدعم نتائجها، كما تم اختيار الحدود الزمنية والمكانية لهذه الدراسة من خلال تحديد الفترة (1970-2023)، حيث أنها غطت حوالي خمسة عقود من تاريخ الاقتصاد الليبي، والتي شهدت العديد من الاصدارات الاقتصادية.

٢- الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

١- ١- الإطار النظري للموازنة العامة في ليبيا: يتناول هذا الجانب دراسة وتحليل رصيد الموازنة العامة في ليبيا، وتحديد فترة ظهور العجز، وأهم مسبباته. والمقصود بالموازنة العامة للدولة الليبية هنا؛ هي البرنامج المفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيراداتها ونفقاتها.

ويعد قانون النظام المالي المرجعية الأساسية لمؤسسات الدولة الليبية، فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم النشاط المالي للدولة من إيرادات عامة ونفقات عامة وضوابط وضع الميزانية، وينظم الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة وقد صدر هذا القانون، عام 1967م وطرأت عليه عدة تعديلات لم تكن جوهيرية في معظمها؛ وحرصاً من المشرع الليبي على آليات إعداد الميزانية العامة، نص في المادة الثانية على أن تتشكل وزارة الخزانة لجنة تسمى اللجنة المالية تتولى إعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والاستثنائية والإضافية ومراجعة الميزانيات المستقلة التي يصدر بها القانون؛ وقد أفرد القانون باباً كاملاً ومفصلاً (الباب الثاني)، بعنوان الميزانية نص فيه على أن السنة المالية اثنى عشر شهراً تبدأ في أول يناير وتنتهي في الحادي والثلاثون من ديسمبر، كما نص هذا الباب على أن تشمل الميزانية على برنامج سنوي، يعد مقدماً بإيرادات ومصروفات مختلف الوزارات والمصالح، كما ألزم القانون وزير المالية بإصدار ضوابط سنوية بالقواعد والتوجيهات الضرورية لتحفيز مشروع الميزانية وضمان مشاركة كافة مؤسسات الدولة لإعداد الميزانية(قانون النظام المالي للدولة، 1967).

والموازنة العامة أهمية بالغة؛ فهي تعبّر عن برنامج العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحكومة خلال فترة مالية قادمة، إذ يمكن من خلالها الكشف عن مختلف أهداف الدولة عن طريق تحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة، التي تجمعها وثيقة واحدة وهي الموازنة العامة للدولة. وبالنظر للبيانات الواردة بالملحق رقم (١) من هذه الدراسة، نلاحظ بأن رصيد الموازنة العامة في ليبيا يأخذ مساراً متبيناً بين تحقيق فوائض وعجزات مالية؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي فهو يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي ٩٦% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة (النشرة الاقتصادية، 2022)، فالاقتصاد الليبي حساس جداً لأي تذبذبات قد تحدث لأسعار أو إنتاج وتصدير النفط الخام، وهو ما يعني أن التوسيع أو الانكماس في الإنفاق العام يجب أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بما توفره الموارد النفطية من إيرادات الموازنة العامة، وأن أي تقلبات اقتصادية أو سياسية أو أمنية من شأنها أن تؤثر على حصيلة الإيرادات العامة للدولة (عليش وساسي، 2022)،

وهذا ما حدث فعلاً لل الاقتصاد الليبي خلال الخمسة عقود الماضية، حيث شهدت كلًا من الإيرادات العامة وال النفقات العامة تقلبات ملحوظة؛ بسبب عدم استقرار الإيرادات النفطية الناتجة من عدم الاستقرار في الوضع السياسي والأمني، حيث شهدت في الآونة الأخيرة إغلاقات متكررة للحقول النفطية، إضافة إلى اشتعال الحروب بين الفترة والأخرى، وبشكل عام وبرغم هذا التذبذب في الإيرادات النفطية، إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى أن هناك اتجاه عام للزيادة الكبيرة والملحوظة في الإنفاق العام؛ بسبب ظهور نفقات إضافية غير متوقعة لكلاً من الحكومتين في شرق وغرب البلاد، مما تسبب في ظهور العجز في رصيد الموازنة العام وذلك خلال الأعوام 1990، 1991، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017م، والتي سُجلت كعجزات في رصيد الموازنة العامة قدّرت بحوالي (-310.6)، (-6553.2)، (-10519.9)، (-22270.9)، (-19171.5)، (-20326.1)، (-10354.4) مليون دينار على التوالي خلال الأعوام السابقة، ثم عاود العجز بالظهور مجددًا خلال العام 2020م ليقدر بحوالي (14492 - مليون دينار).

2-2 - الإطار النظري للضرائب غير المباشرة كأحد الأدوات المالية المقترحة لتمويل الموازنة العامة في ليبيا: أصبحت الضريبة اليوم تكتسب أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية على وجه الخصوص؛ ذلك أن كثيراً من تلك الدول وجدت في القروض الخارجية مصدراً لتمويل نفقاتها الهامة؛ إلا أن تعاظم مديونيتها الخارجية وانخفاض إمكانية حصولها على تلك القروض جعلها تواجه موقفاً صعباً، وتتبني سياسات مالية حاسمة ترمي إلى ضبط إنفاقها وتتوسيع وتحسين مصادر إيراداتها، وزيادة اعتمادها على الضريبة في تمويل نفقاتها العامة، فمع التطور الاجتماعي والاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي حصلت في القرن العشرين لاسيما في العام 1929م، أدت إلى توسيع مجال الضريبة، لتصبح أداة هامة في مجال التنمية الاقتصادية، حيث نجد أن الدولة المختلفة اقتصادياً والفقيرة التي يجيء أفرادها دخولاً متوسطة ومنخفضة تركز في نظامها الضريبي على الضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك والرسوم الجمركية (شقloff، 2023)؛ وعليه نجد أن الدول النامية اليوم تتسم اقتصادياتها بخصائص عامة على الرغم من أنها تختلف في طبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتنوع مواردها المالية والبشرية ويمكن إيجاز تلك الخصائص بما يلي (المهاني، 2003):

- 1- انخفاض الدخل الفردي مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة.
 - 2- ضعف نسبة الادخار الوطني للناتج المحلي، مما يعكس عجزاً في الموازنة العامة للدولة.
 - 3- ضعف القطاع الصناعي وانخفاض الإنتاجية وتختلف المستوى التقني وطرق الإنتاج.
 - 4- عدم المرونة الكافية في هيكلها الإنتاجية إذ أن أي زيادة في الطلب المحلي لا يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج.
 - 5- سيطرة قطاع وحيد على اقتصاديات تلك الدول، كقطاع الزراعة أو استخراج مواد أولية، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار؛ لذلك فإن التنمية الاقتصادية لا بد أن تسعى في إفساح المجال للصناعة تقوم بدورها المطلوب وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي لكي تضمن القضاء على تلك التقلبات التي قد تصيب النشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن الضريبة هي إحدى الأدوات المالية الهامة التي تستطيع من خلالها الدولة التأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فمن الضروري بما كان استخدامها لتحقيق هذه الأهداف؛ لذا يجب أن يكون النظام الضريبي المفروض في هذه الدول منسجماً مع هيكلها الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر فيها بشكل إيجابي، وألا يكون نظاماً ضريبياً حيادياً؛ ومن ثم فإن ملامح النظام الضريبي في الدول النامية يتصف بالصفات الآتية (المرجع السابق):

أولاً: ضعف معدل الاستقطاع الضريبي العام:

حيث تتراوح نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الناتج القومي في الدول النامية بين 10% و 25%؛ ويعود ذلك لعدة أسباب منها:
1- لا تتناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي الكثير من الدول النامية تعفى القطاعات الاستراتيجية من
الضرائب بهدف دعم وتشجيع الحكومة لهذه القطاعات.

- 2- إغفاء رؤوس الأموال الأجنبية من الضرائب بهدف تنويع مصادر التمويل لدفع عملية التنمية، كما أنه قد تمنح إغفاءات ضريبية بعض الصناعات المحلية الناشئة والتي تحتاج إلى دعم وتشجيع أو منح الإغفاءات لغايات اجتماعية.
- 3- اتساع نطاق الاقتصاد المعيشي في هذه الدول وانتشار ظاهرة الاستهلاك المباشر.

ثانياً: عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة:

حيث تتسم النظم الضريبية في الدول النامية بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث تمثل الضرائب الغير مباشرة ما يقارب من (60-70%) من مجموع إيراداتها الضريبية؛ ذلك يرجع لضعف الإدارة المالية، حيث تقتضي الضرائب غير المباشرة للحصول على الجزء الأكبر من تلك الإيرادات كونها لا تثير في تنظيمها وتحصيلها مشكلات معقدة؛ كما أن انخفاض مستوى الدخل الفردي بها واتساع احتمالات التهرب من ضرائب الدخل يجعل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ضرورة حتمية للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية في الدول النامية. حيث يصبح الاعتماد في هذه الدول بشكل كبير على التجارة الخارجية لاستيرادها الكثير من السلع الاستهلاكية والمصنعة، ومن ثم فإننا نجد أن الضرائب الجمركية وخاصة على الواردات تحتل المركز الثاني وفي بعض الأحيان المركز الأول في هيكل النظام الضريبي، أما الضرائب على الإنتاج، والضريبة على القيمة المضافة، أي الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية فغالباً ما تتضاعل أهميتها في هذه الدول؛ بسبب صغر حجم القطاع الصناعي والتجاري؛ ولرغبة المشرع الضريبي في تشجيع قيام الصناعات المحلية وازدهارها.

وعليه، فإن الضرائب الغير مباشرة المعمول بها في الدولة الليبية هي الضرائب الجمركية وينظمها قانون الجمارك رقم 67 لعام 1972 م وأيضاً ضريبة إنتاج المشروبات الغازية والملح والتبغ، وضريبة الملاهي والدمغة (هويدي وعبد الله، 2019). غير أنه قد طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الليبي أدت إلى استحداث بعض القوانين المنظمة لأنواع أخرى من الضرائب المفروضة على رأس المال، ومما لا يدع مجالاً للشك أصبحت الضرائب في الاقتصاد الليبي أحد الركائز الأساسية للسياسة المالية في تمويل الإنفاق على المشروعات العامة التي عجزت مؤسسات القطاع الخاص القيام بها؛ ومن خلال البيانات الواردة بالملحق رقم (2) نلاحظ بأن الحصيلة المالية للضرائب غير المباشرة قد شهدت تطويراً متسارعاً خلال فترة السبعينيات، حيث سجلت حوالي 753.6 مليون دينار عام 1991 م مقارنة بما كانت عليه في بداية الفترة حيث بلغ رصيدها حوالي 50.5 - مليون دينار عام 1970 م؛ ثم عاودت الارتفاع مجدداً لتسجل حوالي 852.6 مليون دينار عام 2004 م؛ إلا أنه وبسبب ما تعرضت له الدولة الليبية عام 2011 من ظروف عدم استقرار سياسي وأمني سجلت الضرائب غير المباشرة انخفاضاً قدر بحوالي 803.8 مليون دينار، لتتعافي بعد ذلك وتحقق ارتفاعاً ملحوظاً لتصل ذروتها عام 2022 م بحوالي 2460.1 مليون دينار؛ ويرجع السبب في ذلك إلى استحداث إيرادات ضريبية غير مباشرة تتمثل في إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي خلال الفترة (2018-2020)، وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من أهمية الضرائب غير المباشرة كمصدر تمويل للموازنة العامة في الاقتصاد الليبي إلا أن متوسط مساهمتها قدر بحوالي 52.77% من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة؛ وقد يرجع السبب في تدني الحصيلة المالية للضرائب غير المباشرة إلى انخفاض الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية وارتفاع درجة التعقيد في أدائها وانخفاض درجة قدرتها على تحصيل الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الضريبية (المراجع السابق).

- 3- الدراسات السابقة: حاولت العديد من الدراسات المحلية والدولية التطرق لموضوع تأثير الإيرادات الضريبية على رصيد الموازنة العامة، وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها في أنها ركزت على أثر الضرائب غير المباشرة على رصيد الموازنة العامة؛ وذلك طبقاً لطبيعة الجباية الضريبية في ليبيا، وفيما يلي بعض من هذه الدراسات المحلية والدولية:

أولاً: الدراسات المحلية:

- 1- دراسة رحيل، حامد (2023) دور الضرائب في تمويل الخزانة العامة في ليبيا (1980-2022): استخدمت الدراسة تقنيات السلالس الزمنية متمثلة في اختبارات السكون والتكمال المشترك من أجل تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلّاً؛ وأوضحت النتائج أن جميع المتغيرات (الإنفاق العام، والإيرادات النفطية والضريبية) كانت ساكنة عند الفرق الأول، وكذلك يوجد تكمال مشترك فيما بينها حسب اختبار انجل جرانجر، كما تبين من خلال نتائج التقدير وجود علاقة اندثار طردية بين الإنفاق العام والإيرادات النفطية بحوالي (0.98%)، بينما كانت عكسية بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بحوالي (0.75-%)؛ مما يؤكد بأن الاقتصاد الليبي ليس لديه سياسة مالية فعالة من جانب الضرائب بشكل فعال في تمويل الإنفاق العام، حيث أن الدولة معتمدة على الإيرادات النفطية بدلاً من التركيز على حصيلة الضرائب.
- 2- دراسة عطية، دلعا (2023) تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي: حاولت هذه الدراسة تقدير وتقييم أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة (1994-2019)، وذلك من خلال تقدير مؤشرات الأداء الضريبي كالطاقة الضريبية، والعبء الضريبي والجهد الضريبي والمرنة الداخلية، وقد تم استخدام نموذج ARDL لتقدير دالة الطاقة الضريبية: وأظهرت النتائج انخفاضاً حاداً في جميع مؤشرات الأداء الضريبي، وهذا يؤكد عدم كفاءة أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال تلك الفترة؛ مما يعني عدم مرنة النظام الضريبي وعدم فاعلية سياساته قد تسبب في عدم استغلال الطاقة الضريبية بالشكل الذي يمكن من خلاله تجميع أكبر قدر من الأموال اللازمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني.
- 3- دراسة شقلاوة (2023) الضريبة وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا: أجريت هذه الدراسة للفترة (2015 - 2020)، حيث تم تحليل الحصيلة الفعلية للضرائب ومقارنتها بالمقدار تحصيله ونسبته إلى إجمالي الإيرادات والنفقات العامة بميزانية الدولة الليبية، وكانت النتيجة عدم توفر إدارة ضريبة قادرة وفاعلة على القيام بإجراءات الربط والتحصيل مما أدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب. وأن عدم وجود تشريعات وقوانين منظمة ومواءمة للتطور الاقتصادي كان له الأثر السلبي في زيادة التهرب الضريبي؛ كما أن العامل السياسي والحروب خلال تلك الفترة كانت سبباً آخر في عزوف الممولين عن سداد الضريبة سواء على مستوى الأفراد أو الشركات المحلية والأجنبية إضافة إلى اعتماد السلطة التنفيذية على الإيرادات النفطية بشكل كبير وحرمان ميزانية الدولة من أهم مصادر تمويلها.
- 4- دراسة هويدي، عبدالله (2019) أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2008): قام الباحثان بتصميم نموذج يبين العلاقة بين الاستهلاك العام كمتغير تابع؛ وذلك لما يمثله الاستهلاك من أهمية قصوى في الاقتصاد الليبي، والمتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي الإجمالي، والتحصيلات الضريبية، وحجم السكان في ليبيا، وباستخدام نموذج ARDL تبين أن جميع المتغيرات المستقلة جاءت بعلاقة موجبة مع حجم الاستهلاك العام، ما عدا متغير التحصيلات الضريبية جاءت عكسية؛ مما يؤكد بأن الزيادة الفعلية في الضرائب تؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك العام في ليبيا، وأن التحصيلات الضريبية في ليبيا تحتاج إلى مزيداً من العمل حتى تصل إلى الانسجام والمرنة بين النظام الضريبي والقطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني.
- 5- دراسة بلعيد، وآخرون (2024) علاقة الإيرادات الضريبية بالنمو الاقتصادي في ليبيا - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018): هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك باستخدام المنهج القياسي في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تبين باستخدام نموذج ARDL وجود علاقة تكمال مشترك في الأجل الطويل بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، وأن الإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن التأثير غير معنوي عند %.5

ثانياً: الدراسات الدولية:

- 1- دراسة كمال (2022) دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة - دراسة حالة العراق والهند للمدة 2004-2020: كان الهدف هو دراسة دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي والهندي لغرض مواجهة الإنفاق العام، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الضرائب تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الهندي على عكس الاقتصاد العراقي الذي تشكل فيه نسبة الإيرادات الضريبية جزء ضئيل جداً من الإيرادات، كما بينت النتائج اعتماد العراق على الضرائب المباشرة في تمويل الإيرادات على عكس الهند التي تعتمد على الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر.
- 2- دراسة سليمان، محمود (2021) أثر الإيرادات الجمركية في الموازنة العامة للدولة - دراسة تحليلية في الاقتصاد الأردني للفترة 2004-2019: توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن أبرز الأدوار التي تقوم بها الإيرادات الجمركية، هو دورها التمويلي، إلى جانب دورها الحمائي من خلال حماية المجتمع من السلع المضرة بالصحة، وتعرضت الدراسة لأثر إيرادات المنافذ الحدودية في الموازنة العامة وحماية الأسواق المحلية من الإغراق السليع، وتوفير حماية للصناعات الأردنية من المنافسة الأجنبية.
- 3- دراسة Samuel O.Okaforl, Olisaemeka D.Madukal (2017) علاقة الضريبة بالعجز المالي (سياسة تمويل العجز المالي): ركزت الدراسة على تحديد أهم العوامل المؤثرة على العلاقات العامة بين تمويل العجز في الميزانية والضرائب بدولة نيجيريا، وقد أشارت النتائج إلى أن الضرائب غير المباشرة ساهمت بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية وأن الضرائب غير المباشرة من العوامل المؤثرة على فعالية تمويل العجز.
- 4- دراسة آسيا، أحمد (2021) دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي لمحددات العجز المالي في الجزائر للفترة 1998-2019: تمكن الباحثان باستخدام منهجية SVAR من دراسة العلاقة بين محددات العجز المالي وأثرها على رصيد الميزانية العامة في الجزائر، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات تمثلت في: رصيد الميزانية، وسعر الصرف الحقيقي، والجباية البترولية، والجباية العادلة، والإنفاق الحكومي، وأسعار البترول، إذ تعتبر هذه المنهجية عبارة عن انتقال من الباقي القانونية (VAR) إلى صدمات هيكيلية يمكن تفسيرها اقتصادياً، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي على المدى القصير والطويل لكل متغيرات الدراسة في حالة حدوث أي صدمة هيكيلية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر.
- 5- دراسة نزيمان، عبدالرازق (2020) أثر إصلاح الضريبة العادلة على تمويل عجز الميزانية العامة بالجزائر . دراسة تحليلية قياسية للفترة 1995 - 2018: كان من أهداف هذه الدراسة تحديد أهم مجالات الإصلاح الضريبي في معالجة الاختلال بالهيكل الضريبي، ومعرفة أهم أساليب التمويل بالنسبة لعجز الميزانية العامة للدولة، وقد خلصت الدراسة بأن نسبة تمويل كل من ضريبة الدخل، والضريبة على أرباح الشركات، وضريبة الرسم على القيمة المضافة، قد ساهمت بنسب متفاوتة في تمويل رصيد الميزانية العامة في الجزائر من إجمالي الإيرادات الضريبية العادلة، كما أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة والإيرادات الضريبية العادلة إذ يستجيب الرصيد بتأخر سنتين عن تحصيل الإيرادات الضريبية في الأجل القصير.
- 6- دراسة عاشور (2022) محددات عجز الميزانية في مصر - 1999-2022: تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على عجز الميزانية في مصر وبيان أسباب هذا العجز، باستخدام نموذج التكامل المشترك، ونموذج متوجه تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عجز هيكيلي دائم في الميزانية العامة؛ وقد تعددت أسبابه بين خلل هيكل الاقتصاد الكلي، وتباطؤ معدل النمو وعدم استدامته، وكذلك العديد من الصدمات الخارجية والداخلية، والتلوّح في الإنفاق العام، وضعف المنظومة الضريبية، كما أظهرت تأثيراً معنوياً لكل من سعر الصرف وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، والدين الخارجي على عجز الميزانية.
- 7- دراسة شiad (2022) أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2010-2018: تمأخذ عينة من (13) دولة عربية في الفترة (2010-2018) بالنسبة لنموذج العباء الضريبي، أما نموذج الضرائب غير المباشرة والاستثمار فقد تم تحصيل البيانات خلال الفترة (1998-2018)، واستخدم اختبار وسط المجموعة

والمجموعة المدمجة وتحديد أي النماذج أفضل باستخدام اختبار Hausman أشارت النتائج إلى أن الضرائب مرتبطة بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي في عينة الدراسة، وباستخدام تقدير طريقة العزوم المهمة تم توصل إلى وجود أثر عكسي للضرائب غير المباشرة على إجمالي تكوين رأس المال.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الربط بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة فيما يلي:

- 1 على الصعيد المحلي جاءت أغلب الدراسات السابقة لتبيّن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في ليبيا ومدى استغلال الطاقة الضريبية في التسريع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي، إلا أن هذه الدراسة ركزت على أثر الضرائب غير المباشرة في مجال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- 2 على الصعيد الدولي ميّزت أغلب الدراسات بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة في تأثيرها على الموازنات العامة في العديد من الدول، حيث توصلت أغلب هذه الدراسات إلى نتيجة مفادها أن الضرائب غير المباشرة لها أثر أكبر من الضرائب المباشرة في تلك الدول؛ إلا أن حصيلة تلك الضرائب ضعيفة ولا تؤثر في تمويل العجز في الموازنة العامة وهذا ما تم التوصل إليه فعلاً في حالة الاقتصاد الليبي من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

3- منهجية الدراسة وبياناتها: يتناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة قياس أثر الضرائب غير المباشرة على رصيد الموازنة العامة في ليبيا وذلك في المدى الطويل وتحديد آثارها في المدى القصير، وقد اعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي؛ وعلى المنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة (1970-2023)، حيث أنها غطت حوالي خمسة عقود من تاريخ الاقتصاد الليبي، والتي شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية التي مرت بها البلاد. مع الإشارة بأن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية، ويقدر عدد المشاهدات بـ (53) مشاهدة، كما هي مبينة في الدالة الآتية:

$$LBD = F(LIT, Lexr, InF) \dots \dots \dots \quad (1)$$

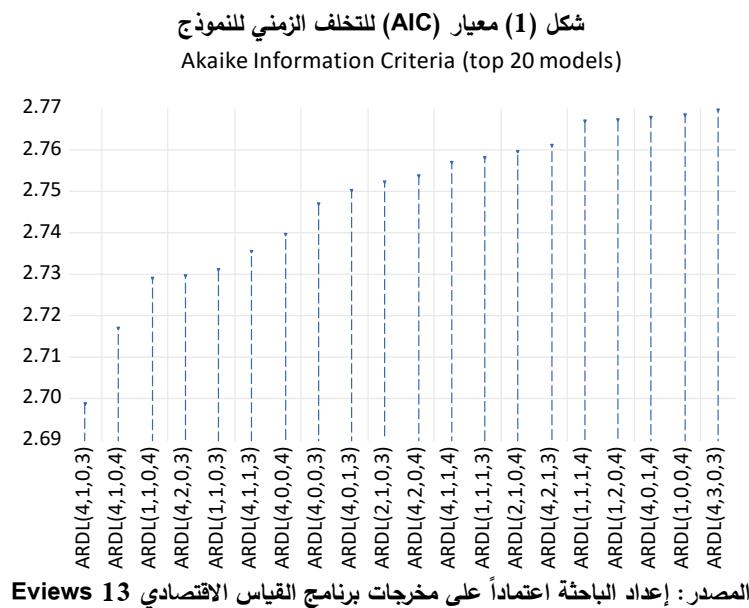
حيث يشير (L) إلى اللوغاريتم الطبيعي، (BD) رصيد الموازنة العامة، (IT) الضرائب غير المباشرة بما فيها إيرادات رسوم ببيع النقد الأجنبي، (exr) سعر صرف الدولار مقابل الدينار، (InF) معدل التضخم، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بالسلسل الزمنية لهذه المتغيرات من مصادرها المختلفة ومن بينها: نشرات مصرف ليبيا المركزي، قاعدة بيانات مركز البحث والعلوم الاقتصادية - بنغازي، 2003، والبيانات المفتوحة للبنك الدولي.

1-3 دراسة استقرارية السلسل الزمنية:

من أجل اختبار استقرارية السلسل الزمنية قيد الدراسة تم الاستعانة بكل من اختبار ADF ، واختبار P-Perron ، وفقاً للملحق رقم (3) حيث تبين من خلال النتائج بأن جميع متغيرات النموذج متكاملة من الرتبة الأولى (1) ، أي أنها ساكنة عند الفرق الأول، فيما عدا المتغير (InF) الذي استقر في المستوى، أي أنه من الرتبة (0) ، وعليه يمكننا طبقاً لهذه النتيجة استخدام أسلوب تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) في تقدير النموذج المقترن، عن طريق اختبار الحدود أولاً Bounds testing approach والذي يعبر عن منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المترابطة Auto-regressive Distributes lag Models-ARDL .

2-3 تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

إن نموذج ARDL ، يأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني أوتوماتيكياً للحصول على أفضل تقدير له، وفترات الإبطاء المثلى في هذا النموذج يتم اختيارها على أقل قيمة لمعيار Akaike inFo Criterion ، والشكل البياني رقم(1) يبين أفضل نموذج حسب معيار AIC وهو (3، 0، 1، 4) ARDL من بين أفضل 20 توصيف للنموذج؛ كونه يعطي أقل قيمة لهذا المعيار.



4- التحليل والمناقشة:

4-4- نتائج تقدير نموذج (ARDL):

إن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث أننا نستطيع من خلاله تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدین القصير والطويل (Short run and Long run) في نفس المعادلة، وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقاً (كفاءة وغير متحيزة)؛ كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طاري (زهير وبوزيدي، 2018)، ويمكن صياغة النموذج المقترن لهذه الدراسة وفقاً لنموذج (ARDL) كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta LBD_t = & \alpha_0 + \alpha_1 LBD_{t-1} + \alpha_2 LIT_{t-1} + \alpha_3 LeXr_{t-1} \\ & + \alpha_4 InF_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} B_1 \Delta LBD_{t-j} + \sum_{j=1}^{k2} B_2 \Delta LIT_{t-j} \\ & + \sum_{j=2}^{k3} B_3 \Delta LeXr_{t-j} + \sum_{j=3}^{k4} B_4 \Delta InF_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (2) \end{aligned}$$

وتعتبر معلمات المتغيرات المبطئة بفترة واحدة ($\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$) هي معلمات العلاقة طول الأجل، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى عن العلاقة قصيرة الأجل؛ ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UCEM) قدم كل من Pesaran et al (2001) نموذجاً حديثاً لاختبار مدى تتحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات المقترنة في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود.

وعليه، يتضمن اختبار نموذج (ARDL) في خطوه الأولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا ما تأكدنا من وجودها ننتقل مباشرة لتقدير معلمات الأجل الطويل، وكذلك معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير (نور الدين، 2019)، وللتتأكد من ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4$$

والجدول رقم (1) أدناه يبين نتائج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهج الحدود:

جدول (1) نتائج اختبار التكامل المشترك

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
%10	%5	%1		
2.56	3.07	4.27	الحد الأدنى (0)!	1.08
3.42	4.02	5.41	الحد الأعلى (1)!	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مصادر البيانات وعلى مخرجات برنامج القياس الاقتصادي Eviews 13

يبين الجدول نتائج حساب إحصائية F-Statistic، حيث جاءت قيمة (F) أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة عند مستويات معنوية 10%， 5%， 1% التي تم الحصول عليها من الجداول التي اقتربها كل من Pearan et al ، كل هذه النتائج تدعم رفض الفرضية البديلة وتؤكد غياب علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج. وطبقاً لهذه النتيجة لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل، وعليه نقبل فرضية العدم ، أي أن الضرائب غير المباشرة وسعر الصرف ومعدل التضخم لا تساهم في زيادة رصيد الموازنة العامة في الأجل الطويل؛ مما يؤكد صحة فرضيات الدراسة؛ وأن الاقتصاد الليبي يعتمد كلياً على حصيلة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مقارنة بما يعتمد عليه من حصيلة الضرائب غير المباشرة، مما يجعله عرضة للتاثير بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وعدم إمكانية تمويل الموازنة العامة بما يتم تحصيله فعلياً من الضرائب غير المباشرة، وفي هذه الحالة لا يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ؛ لأن ذلك يتطلب وجود معادلة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

4-3- اختبار السببية لغرانجر The Granger Causality Test:

إن غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين الضرائب غير المباشرة ورصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة المدروسة لا يعني غياب ارتباط ولا وجود للعلاقة بينهما، وإنما تكون هذه العلاقة ضعيفة وتحتاج إلى بيانات أكثر دقة من أجل تقدير صحتها؛ لذا سوف نقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية بين الضرائب غير المباشرة ورصيد الموازنة العامة في ليبيا.

حيث تلعب السببية دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث، فعلى المستوى النظري، تحديد علاقات السببية بين المتغيرات يوفر لنا عناصر التفكير الملائمة من أجل فهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وعلى المستوى العملي، تعتبر معرفة السببية The Causal knowledge أمرٌ ضروري من أجل البناء الصحيح والجيد للسياسة الاقتصادية (آمال، 2015) وفي الواقع فإن معرفة اتجاه السببية مهمة أيضاً لتسلیط الضوء على وجود ارتباط بين المتغيرات الاقتصادية، وتمثل سببية Granger محاولة لجعل مفهوم السببية قابلاً للتحليل الاقتصادي القياسي.

حيث اقترح (1969) Granger مفهوم السببية (Causality) والتأثير الخارجي (Exogeneity) ويقوم اختبار Granger على مبدأ تحسين التنبؤ، حيث أنه يبين بأن المتغير LIT (والذي يمثل حصيلة الضرائب غير المباشرة)، يسبب المتغير LBD (الذي يمثل رصيد الموازنة العامة)؛ إذا كان التنبؤ بقيم المتغير LBD عن طريق القيم السابقة للمتغير LIT ، بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير LBD أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير LBD فقط (عطية، 2005). ولتوسيع هذا الاختبار نفترض نموذج (VARP) بحيث يكون المتغيرين LIT ، LBD مستقرتين (المصبح، 2017):

$$LBD = a_0 + \sum_{i=1}^P a_i^1 B_1 LBD_{t-1} + \sum_{i=1}^P b_i^1 LIT_{t-1} + \epsilon_{1t} \dots (3)$$

$$LIT = b_0 + \sum_{i=1}^P a_i^2 B_1 LBD_{t-1} + \sum_{i=1}^P b_i^2 LIT_{t-1} + \epsilon_{2t} \dots (4)$$

وعليه سوف نقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية بين المتغيرين عن طريق سببية Granger، ومن شروط هذا الاختبار هو استقرارية السلسلة الزمنية؛ ففي المرحلة الأولى قمنا على اختبار الاستقرارية لكل من الضرائب غير المباشرة ورصيد الموارنة العامة وقد تحقق هذا الشرط عند الفرق الأول لكل منهما، ونظرًا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء فقد تم اختيار فترات الإبطاء وتبين أن أحسن فترة إبطاء هي (n=2) وكانت نتائج الاختبار كما هي بالجدول رقم (2) أدناه:

جدول (2) اختبار السببية لجرانجر The Granger Causality

المشاهدة	فرضية العدم	F-statistic	Prob
52	LIT does not Granger Cause LBD	0.66503	0.5190
	LBD does not Granger Cause LIT	1.55102	0.2227

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على الرموز الإحصائية لبرنامج القياس الاقتصادي Eviews 13

تشير هذه النتيجة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين رصيد الموارنة العامة والضرائب غير المباشرة في ليبيا في الأجل القصير، حيث أن قيمة Prob كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كل من الحالتين، بمعنى آخر أنه لم نستطيع رفض فرض عدم القائل بأن حصيلة الضرائب غير المباشرة في ليبيا لا تسبب زيادة رصيد الموارنة العامة خلال الفترة (1970-2023)، وكذلك انعدام العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، وهذا ما يتحقق تماماً مع أهداف هذه الدراسة بأن حصيلة الضرائب غير المباشرة ضعيفة وغير مستغلة الأملأ بما يكفي لتمويل الموارنة العامة.

5- الخاتمة والتوصيات: إن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة ورصيد الموارنة العامة في ليبيا لم تتحقق في الأجل الطويل؛ كما أن عدم وجود تكامل مشترك لهذه العلاقة يؤكد صحة ما بُنيت عليه الدراسة من فرضيات؛ وكذلك عدم تتحقق علاقة السببية في الأجل القصير يُبيّن الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية في تمويل الموارنة العامة في ليبيا؛ وبالرغم من تحقق هذه العلاقة في كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة التي أجريت في العديد من الدول النامية والعربيّة على وجه الخصوص تشير إلى أن هذه العلاقة غير متحققة في اقتصادات تلك الدول، وقد تختلف من اقتصاد لأخر في الاتجاه والمقدار، وهو ما تم التوصل إليه من خلال تقدير هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الليبي. فعلى الرغم من اكتشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، واتساع حجم تدفقاته التجارية، إلا أن الصادرات الليبية اتسمت بضعف القدرة التنافسية؛ وارتبطت بشكل كبير بطبعتها الريعية، فمن خلال تحليل معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي اتضح أن المكاسب من التجارة الدولية تتأثر إلى حد كبير بهيكل الصادرات الليبية التي تتركز في المورد النفطي الناضب، الأمر الذي يجعل هذه المكاسب رهينة تقلبات الأسواق العالمية للنفط (الحويدج، 2022). وفي ذات السياق يمكن تفسير انعدام العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الضرائب غير المباشرة ورصيد الموارنة العامة في ليبيا إلى أن الدولة الليبية قد تُقرّر إعفاءات ضريبية عن بعض الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية لمدة قد تزيد عن عشر سنوات تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الضريبة رقم 64 لسنة 1973، بهدف التشجيع على ممارسة مثل هذه الأنشطة واجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات إليها. وقد ألغى المشرع الليبي المصانع من الضريبة وألغى الفنادق والمطاعم من الضريبة وكذلك ألغى دخل المهن الحرة (هويدج وعبد الله، 2019).

إن الحاجة للقيام بالإصلاح الضريبي تتطلب النظر إلى النظام الضريبي بأكمله من خلال التنسيق والمتابعة في الإصلاح، لذا فإن مبادئ الإصلاح الضريبي المطلوب تحقيقه في ليبيا حالياً تمثل في تغييرات في نواة الإدارة الضريبية والتشريع الضريبي؛ وعليه يقترح اعتماد التوصيات الآتية في تصميم النظام الضريبي في ليبيا:

1- سن قوانين وإصدار تشريعات جديدة تحد من منح الكثير من الإعفاءات الضريبية التي تؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية.

- 2- العمل على زيادة الأوعية الجمركية لتأثير بفاعلية في إيرادات الخزانة العامة.
- 3- مراجعة الاتفاقيات التجارية بين ليبيا ودول العالم، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وخاصة بين الدول العربية وتشييف التجارة البينية.
- 4- العمل على تطوير تجارة العبور وخاصة بين أوروبا والدول الأفريقية مروراً بليبيا والعكس، لما لها من زيادة في التحصيلات الجمركية الليبية.
- 5- العمل على تطوير المناطق التجارية الحرة لما لها من دعم كبير للاقتصاد الوطني، وذلك لتدعيم التحصيلات للضرائب غير المباشرة.
- 6- ضرورة رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتتوسيع الإيرادات العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب:

- مجید، حسين شناوة (2023) عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980-2015، بيروت، مركز الرافدين للحوار، ص: 13

2- الدوريات والمؤتمرات العلمية:

- البنك الدولي، البيانات المفتوحة (2023)، متاح على الموقع:
<https://wwdata.albankalsawli.org>

- الهيئة الوطنية للبحث العلمي (2010) مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006 بنغازي، ليبيا.

- الهيئة الوطنية للبحث العلمي (2003) مركز بحوث العلوم الاقتصادية، قاعدة البيانات الاحصائية، بنغازي، ليبيا، <http://erc.ly>

- آسيا، طهيري، وأحمد، عزوّز (2021) دراسة قياسية باستخدام نموذج شفاع الانحدار الذاتي الهيكلي لمحددات العجز الموازنی في الجزائر للفترة 1998-2019، مجلة الاستراتيجيات والتنمية، المجلد 11، العدد 2، متاح على الموقع: <https://asjp.Cerist.dz>

- الحويج، حسين فرج علي (2022) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 161، متاح على الموقع: <https://dspace.univ-auargla.dz>

- المصبج، عماد الدين أحمد (2017) اختبارات السببية بين السلسل الزمنية Causality tests، متاح على الرابط:
<https://www.youtube.com/BWJRCFabT>

- المهايني، محمد خالد (2003) دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، ص: 267 متاح على الموقع:
<https://www.damascusuniversity.edu.sy>

- آمال، معط الله (2015) آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة ماجستير، جامعة بو بلقايد، الجزائر، ص: 357، متاح على الموقع: www.dapace.Univ-tlerncen.dz

- بلعيد، جمعة ميلاد صالح، وآخرون (2024) علاقة الإيرادات الضريبية بالنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 2، متاح على الموقع: www.sebhau.edu.ly/jopas
- رحيل، محمد مفتاح الشيخ، وحامد، عبد الحميد أحمد (2023) دور الضرائب في تمويل الخزانة العامة في ليبيا 1980-2022، مجلة السائل العلمية المحكمة، المجلد 17، العدد 33، متاح على الموقع: <https://journals.misuratau.edu.Ly>
- زهير، عماري، وبوزيدي، حافظ أمين (2018) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للفترة 1996-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 54، ص:224، متاح على الموقع: <https://www.iraqoaj.net>
- سليمان، صادق عزيز، ومحمود، محمد نايف (2021) أثر الإيرادات الجمركية في الموازنة العامة للدولة - دراسة تحليلية في الاقتصاد الأردني للفترة 2004-2019 مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، متاح على الموقع: <https://www.researchgate.net>
- شرشار، حسناء كربوب، ومرابط، نهلة (2019) دور الإيرادات الجبائية في تمويل الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر 1917-2010، منكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ص:12، متاح على الموقع: <https://dspace.univ-guelma.dz>
- شقلوف، محمد فرج (2013) الضريبة وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا، مجلة دراسات محاسبية، العدد 5، ص:351، متاح على الموقع: www.accounting-studies.ly
- شياദ، فيصل (2022) أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1 متاح على الموقع: <https://asjp.cerist.dz>
- عاشور، أحمد (2022) محددات عجز الموازنة العامة في مصر 1999-2022، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1، العدد 4 متاح على الموقع: <https://ijppe.journals.ekb.eg>
- عطية، علي منصور، ودلعب، أبو بكر خليفة (2023) تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 21، متاح على الموقع: www.stcrs.com.Ly
- عليش، مفتاح عبدالسلام، وساسي، سامي عمر (2022) محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، 1995-2020، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 20، ص:8، متاح على الموقع: www.stcrs.com.Ly
- كمال، محمد عامر (2022) دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة دراسة حالة العراق والهند 2004-2020، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والإداري للفترة 11-12 يوليو 2022 متاح على الموقع: <https://www.researchagate.net>
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، طرابلس، أعداد متفرقة.
- نريمان، علوى شمس، وعبد الرزاق، بن الزاوي (2020) أثر إصلاح الضريبة العادلة على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 1، متاح على الموقع: [//search.ebscohost.com](http://search.ebscohost.com)
- نور الدين، بو الكور (2019) محددات الأدخار العائلي في الجزائر 1970-2016 في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 9، ص:53، متاح على الموقع: <https://ajrs.ammanu.edu.jo>

- هوبيدي، إبراهيم مصطفى، عبدالله، الحسين الهادي (2019)، أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي - 1980-2008، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 14، ص:40 متاح على الموقع:

<https://journals.asmarya.edu.Ly>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Samuel Okafr, O.D (13 July 2017). tax- budget Deficit Relationships: Fiscalists' platform for Deficit Financing policy. Business and Management studies, Vol.3, No.3.

الملاحق:

الملحق رقم (1) رصيد الموازنة العامة في ليبيا عن الفترة 1970-2023

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
1970	570.5	375.3	195.2
1971	744.2	517.3	226.9
1972	732.6	742	-9.4
1973	750.2	903	-152.8
1974	1703.8	1867.7	-163.9
1975	1628.3	2656.1	-1027.8
1976	2461.4	2696.7	-235.3
1977	3049.1	2943.8	105.3
1978	2685.6	3268.9	-583.3
1979	4322.8	4166.9	155.9
1980	6808.5	5761.6	1046.9
1981	5092.2	6389.6	-1297.4
1982	4422	5131.9	-709.9
1983	3717.1	4502.9	-785.8
1984	3445.1	4610	-1164.9
1985	3012	3905.4	-893.4
1986	2205.3	3550	-1344.7
1987	2121.6	2963.4	-841.8
1988	2348.6	2947.4	-598.8
1989	2651.8	2793.4	-141.6
1990	2441.4	2752	-310.6
1991	2870.5	2818.3	52.2
1992	3612.2	2239.2	1373
1993	2752.9	2408.2	344.7
1994	3639.7	2216.2	1423.5

108.4	4629.4	4737.8	1995
2957.5	3711.9	6669.4	1996
1533	4621.1	6154.1	1997
1128.1	4466	5594.1	1998
1584.7	4557	6141.7	1999
440.4	5403.2	5843.6	2000
1162.5	5905.6	7068.1	2001
1166.2	8487	9653.2	2002
942.8	7246.2	8189	2003
7747.2	17230	24977.2	2004
17600.3	21343	38943.3	2005
27683.5	21378	49061.5	2006
22483.3	30883	53366.3	2007
28625.7	44115.5	72741.2	2008
6107.8	35677.2	41785	2009
7004.3	54498.8	61503.1	2010
-6553.2	23366.5	16813.3	2011
16189.8	53941.6	70131.4	2012
-10519.9	65283.5	54763.6	2013
-22270.9	43814.2	21543.3	2014
-19171.5	36014.9	16843.4	2015
-20326.1	29171.3	8845.2	2016
-10354.4	32692	22337.6	2017
9857.2	39286.4	49143.6	2018
11552.2	45813	57365.2	2019
-14492	37310	22818	2020
19844.1	85775.9	105620	2021
6501.7	127874.5	134376.2	2022
191.3	125726.4	125917.7	2023

المصدر: الهيئة الوطنية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، قاعدة البيانات الاحصائية، بنغازي، ليبيا، 2010.

الملحق رقم (2) الضرائب الغير مباشرة للفترة 1970-2023

الضرائب غير المباشرة			
المجموع	أخرى	رسوم جمركية	السنة
50.5	15.0	35.5	1970
55.2	17.5	37.7	1971
73.3	17.5	55.8	1972
99.2	23.1	76.1	1973
165.0	46.2	118.8	1974

219.9	63.4	156.5	1975
242.9	77.1	165.8	1976
264.2	93.1	171.1	1977
307.3	101.8	205.5	1978
393.2	135.1	258.1	1979
522.9	249.6	273.3	1980
753.6	492.6	261.0	1981
552.2	355.0	197.2	1982
488.0	269.3	218.7	1983
654.3	354.9	299.4	1984
413.9	207.4	206.5	1985
401.9	211.2	190.7	1986
348.4	157.1	191.3	1987
617.7	318.8	298.9	1988
506.8	203.4	303.4	1989
334.5	47.4	287.1	1990
434.5	134.5	300.0	1991
425.2	197.2	228.0	1992
430.9	199.9	231.0	1993
610.9	251.6	359.3	1994
615.8	215.8	400.0	1995
641.4	197.4	444.0	1996
676.1	236.1	440.0	1997
693.1	174.1	519.0	1998
664.6	145.1	519.5	1999
544.3	149.1	395.2	2000
362.5	0.0	362.5	2001
364.0	0.0	364.0	2002
384.8	0.0	384.8	2003
852.6	0.0	852.6	2004
986.5	438.5	548.0	2005
975.2	448.3	526.9	2006
1076.3	548.3	528.0	2007
1158.1	658.9	499.2	2008
1570.2	693.5	876.7	2009
2120.5	726.6	1393.9	2010
803.8	566.3	237.5	2011
1065.3	816.4	248.9	2012
1077.7	935.8	141.9	2013

974.1	914.6	59.5	2014
843.1	797.1	46.0	2015
813.2	748.9	64.3	2016
1054.9	890.4	164.5	2017
1426.1	976.4	449.7	2018
1136.1	839.8	296.3	2019
1809.3	1677.3	132	2020
1452.5	1141.7	310.8	2021
2460.1	2248.6	211.5	2022
1812.1	1479	333.1	2023

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، طرابلس، أعداد متفرقة.

الملحق رقم (3) نتائج اختبار استقرارية السلسل الزمنية Unit Root Tests

variable	Augmented Dicker Fuller test (ADF)			
	I (0)		I (1)	
	T-statistic	Critical value 5%	T-statistic	Critical value 5%
LBD	-2.00	-2.92	-9.58	-2.92
LIT	-2.55	-2.92	-12.27	-2.92
Lexr	0.96	-2.92	-6.63	-2.92
InF	-3.98	-2.92	-7.00	-2.92
Phillips – Perron (pp)				
	I (0)		I (1)	
	T-statistic	Critical value 5%	T-statistic	Critical value 5%
	-1.86	-2.92	-9.58	-2.92
LBD	-2.85	-2.92	-12.89	-2.92
LIT	0.96	-2.92	-6.63	-2.92
InF	-4.86	-2.92	-16.34	-2.92

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الرموز الإحصائية لبرنامج القياس الاقتصادي Eview13